خبير التمويل المصرفي د. محمد فرحان لـ"الثورة" :

إدارة الزكاة شهدت انتكاسة منذ إلغاء مصلحة الواجبات

كشف الدكتور محمد عبد الحميد فرحان الخبير في التمويل الاسلامي وأستاذ الاقتصاد والمصارف الاسلامية المساعد بجامعة تعز أن الاهتمام الرسمي بموضوع الزكاة لايرقى إلى المستوى المطلوب وأن الحاجة ماسة إلى أن تعيد الحكومة النظر في موضوع الزكاة على نحو ما هو مأمول. مؤكداً أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت انتكاسة عملية لادارة الزكاة وتحديداً منذ أن تم إلغاء مصلحة الواجبات الزكوية كشخصية اعتبارية مستقلة وتحويلها إلى مكون إداري من مكونات السلطة المحلية.

وأشار إلى أن كفاءة التحصيل للإدارات العامة للواجبات الزكوية في اليمن لاتتعدى 2.4(%) مما كان ينبغي أن يتم تحصيله فعلاً، منوهاً بأن الزكاة سيكون لها دور إيجابي كبير في التخفيف من حدة مشكلة الفقر في بلادنا. وفيما يلي نص اللقاء :

● د. فرحان

خاص

*** ما هو تقييمك لإدارة الدولة للزكاة في الجمهورية اليمنية ؟**

- موضوع الزكاة تعول المجتمعات المسلمة عليه في مواجهة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعانيها وأبرزها الفقر والبطالة، فالزكاة ليست عبادة يقتصر أثرها على الفرد فقط فقط بقدر ما يمكن أن يكون لها أثر كبير في مواجهة المشكلات الاقتصادية وتخفيف عبء كبير على الدولة في معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن تجني ثمرته على المدى القصير إذا ما حظي هذا الموضوع بالاهتمام الرسمي المطلوب وتم إدارته بالوجه الأمثل، وفيما يتعلق بتقييم إدارة الزكاة فإن اليمن من الدول الإسلامية القلائل التي لا تزال الدولة تمارس دورها السيادي في إدارة الزكاة تحصيلاً وإنفاقاً منذ أن شرعت في صدر الإسلام وبالرغم من أن المراحل التاريخية لإدارة الزكاة في اليمن وبالأخص في التاريخ المعاصر قد شهدت الكثير من أوجه القصور إلا أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت إنتكاسة عملية لإدارة الزكاة وتحديداً منذ أن تم إلغاء مصلحة الواجبات الزكوية كشخصية اعتبارية مستقلة وتحويلها إلى مكون إداري من مكونات السلطة المحلية في المحافظات واعتبار الموارد الزكوية جزء من إيراداتها ويتم إنفاقها في أبواب موازنتها العامة المختلفة، وبوضوح فإنه وبالرغم من الاهتمام الشعبي بموضوع الزكاة إلا أن من الواضح جداً أن الاهتمام الرسمي بموضوع الزكاة لا يرقى إلى المستوى المطلوب والحاجة ماسة إلى أن تعيد الحكومة النظر في موضوع الزكاة على نحو ما هو مأمول.

تدني الحصيلة

*** ما هي المؤشرات التي بنيت عليها رأيك في أن الاهتمام الرسمي بموضوع الزكاة لا يزال دون المستوى ؟**

- بالإضافة إلى ما سبق توضيحه من إلغاء الشخصية الاعتبارية للزكاة من خلال منظومة تشريعات الحكم المحلي، فإن هذا الأمر يتجلى بوضوح أيضاً من استبعاد موضوع الزكاة عند وضع إستراتيجية الحكومة في مواجهة الفقر، وهو ما يعكس نفسه بوضوح في تدني الحصيلة الزكوية مقارنة بحجم الوعاء الخاضع للزكاة في اليمن وبالتالي إنعدام مستوى الأثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب على إنفاق تلك الموارد على مصارفها الشرعية الثمانية، وهو ما نلمسه من خلال إزدياد عمق وحدة المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي في اليمن وأهمها مشكلة الفقر والبطالة.

*** إذاً هل تعتقد أن مستوى الإيرادات الزكوية لا يزال متدنياً رغم ما تشهده من نسب نمو ولو كانت ضئيلة ؟**

- إذا عدنا للمؤشرات الرقمية لإيرادات الزكاة في العام 2012 فقد وصلت تقريبا إلى) 13.5 (مليار ريال وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة للحكومة، ويتبين هذا الأمر أكثر من خلال مقارنة الحصيلة الفعليه بحجم الوعاء الزكوي الذي يمكن أن نحصل عليه من خلال المؤشرات القومية، وفي دراسة تحليلية معمقة قمت بها سابقاً بالاعتماد على مؤشرات سنوات سابقة توصلت فيها إلى أن نسبة كفاءة التحصيل للإدارات العامة للواجبات الزكوية في اليمن لا تتعدى) ٪2.4(مما كان ينبغي أن يتم تحصيله فعلاً، وهي بالقطع نسبة جدا ضئيلة لا يمكن أن نلمس معها أي أثر أو دور إيجابي للزكاة وتعكس الأداء المتدني في كفاءة التحصيل الزكوي في اليمن.

أسباب

*** ما أسباب تدني هذه الحصيلة باعتقادك ؟**

- أعتقد أن هناك مجموعة من الأسباب تتضافر مع بعضها البعض لتشكل هذا القصور، لكن أهمها يعد باعتقادي إلى سببين رئيسيين يوضحا ضعف الاهتمام الرسمي بموضوع الزكاة وهما ضعف البنية التشريعية التي تنظم إدارة أموال الزكاة جباية وإنفاقاً، وكذا ضعف البنية المؤسسية التي يعول عليها في إدارة أموال الزكاة تحصيلاً وإنفاقاً، وهما ما ينشأ عنهما العديد من الأسباب الأخرى التي تعقد مهمة الأداء الرسمي للدولة في هذا المجال.

*** لماذا برأيك يحجم القطاع الخاص عن دفع الزكاة للدولة ؟**

- إدارة الزكاة من أبرز الوظائف الاقتصادية للدولة التي تتبنى الإسلام كدين رسمي والتي لا يمكن أن تؤديها الدولة بدون تعاون يصل إلى حد التكامل مع المجتمع بما فيه القطاع الخاص، فإذا ما نجحت الدولة في إدارة الزكاة الإدارة المثلى فإن ذلك سيشجع القطاع الخاص في التعاون مع الدولة في إنجاح تطبيق هذه الفريضة من خلال الدولة والدولة فقط، وهو ما قد تضمنه أيضاً مجموعة من الإجراءات السليمة والآليات الصحيحة سواء في مجال التحصيل أو الإنفاق التي يفتقر إليها التطبيق الراهن للزكاة.

تدخل غير مقبول

*** كيف تنظر إلى قيام بعض الجهات الدينية أو الخيرية لجمع الزكاة بدلاً عن الدولة ؟ ألا ترى أن ذلك يمثل تدخلاً في واجبات الدولة ؟**

- بكل تأكيد يعد ذلك تدخلاً غير مقبول لا شرعاً ولا قانوناً وعلى الدولة أن تعيد معالجة الاختلالات التي قد تنفذ من خلالها بعض تلك الجهات التي أشرت إليها لتقديم نفسها كبديل عن الدولة في القيام بهذه الوظيفة، حيث أن الحاجة ماسة إلى تطوير البنية التشريعية التي تؤسس لإطار مؤسسي مستقل يمتاز بالكفاءة والفاعلية ومحصن من أي تأثيرات جانبية مهما كان نوعها، ولا مانع من بقاء مثل تلك الجهات لكن بعيداً من تقديم نفسها كبديل عن الدولة في تحصيل الموارد الزكوية مع ضرورة أن تعمل تحت إشراف ورقابة البنية المؤسسية للزكاة أيا كان تسميتها والتي يجب أن يكون من ضمن أهدافها تنسيق جهود كل تلك الجهات والرقابة عليها بما يحقق مصالح المجتمع الحقيقية منها.

*** ماذا لو أدى الناس الزكاة كاملة للدولة هل ستحل مشكلة الفقر في بلادنا ؟**

الزكاة أحد أهم أعمدة التشريع الاقتصادي الإسلامي وهي شرعت بالأساس لتتكامل مع الأعمدة الأخرى كالأوقاف والتمويل الربحي اللاربوي وغيرها من التشريعات الأخرى لتحقق أهداف المجتمع المسلم مجتمعة، وبالكلام العلمي المستند إلى مؤشرات علمية واقعية ودراسات تحليلية فإن الزكاة سيكون لها دور إيجابي كبير في التخفيف من حدة مشكلة الفقر في بلادنا وسيتعزز أداؤها أكثر كلما قامت المؤسسات الاقتصادية في الدولة بأدائها وفقاً لقاعدة ما يجب أن يكون، وحتى أكون أكثر علمية فإنه وبالاستناد إلى نتائج دراسة علمية قمت بها ناقشت في جانب منها تقييم كفاءة الإنفاق في الإدارات العامة للواجبات الزكوية في اليمن يمكن القول بإمكانية الزكاة إذا ما تم إدارتها وفقا لقاعدة "ما يجب أن يكون" في حل مشكلة فقر الغذاء في المدى المتوسط، والتخفيف من مشكلة الفقر العام في المدى الطويل.

*** في الختام ما هي مقترحاتك لتطوير أداء الحكومة لتطبيق الزكاة كما ينبغي ؟**

- بما أننا في هذا الشهر المبارك أرجو من الحكومة أن تثق بالأثر الإيجابي الكبير للزكاة في تحقيق الأهداف التنموية وبالأخص فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الفقر، وأن تدرك تماماً أنه لا يمكن لأي استراتيجية حكومية متخصصة في مواجهة الفقر أن تحقق أهدافها ما لم يكن موضوع الزكاة ركناً أساسياً من أركان تلك الاستراتيجية.

وعليه أدعو ومعي الكثير من المتخصصين في هذا الشأن الحكومة وبالتنسيق مع اللجنة المختصة في مؤتمر الحوار الوطني إلى ضرورة الإصلاح العاجل لمنظومة إدارة الزكاة وهو ما يتطلب بداية إصلاح البنية التشريعية للزكاة سواء من حيث تطوير الأحكام الشرعية المتعلقة بتحصيل وإنفاق الزكاة، أو من حيث وضع القواعد العامة لإطار مؤسسي مستقل يواكب التطورات ويضمن التطبيق الأمثل للزكاة، حيث أن هناك مشروع قانون سابق تم إعداده بمشاركة العديد من الجهات المعنية والنائي شرف المساهمة في إعداده يمكن أن يبنى عليه في تصحيح المسار التشريعي والمؤسسي للزكاة مستقبلاً، بما يتواكب والتحولات التي يمكن يشهدها الشكل السياسي للدولة وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني، مع العودة إلى المتخصصين في القانون حول النظر في إمكانية الاكتفاء بالنص العام القائم في الدستور الحالي والذي يؤكد دور الدولة - أياً كان شكلها - في القيام بهذه الوظيفة، وبحيث يترك للقانون توضيح علاقة الحكومة بإدارة الزكاة من جانب وتوضيح العلاقة بين المركز والفروع على ضوء شكل الدولة الذي سيتم الاتفاق عليه من جانب آخر، أو ضرورة تطوير النص الدستوري إذا كانت الرؤية المستقبلية لشكل إدارة الدولة قد اتضحت بحيث يبين التعديل هذا الأمر.

كما أدعو وأرجو من الجميع أحزاباً ومنظمات وهيئات متخصصة أهمية التعاطي مع موضوع الزكاة من منظور اقتصادي يمكن أن يخدم المجتمع بكل فئاته دون تمييز إذ نرجو صراحة إبعاد موضوع الزكاة عن أن تجاذبات سياسية أو فئوية لا يمكن معها أن تتحقق الأهداف المرجوة من الزكاة ونكون بها قد قضينا على طموح أبناء المجتمع اليمني في إمكانية مساهمة الزكاة في حل المشكلات التي يعانيها وأعدنا إنتاج ذات المشاكل التي تواجه تطبيق الزكاة في الوقت الراهن.

" الاهتمام الرسمي بالزكاة لايرقى إلى المستوى المطلوب

" قيام بعض الجهات الدينية أو الخيرية بجمع الزكاة بدلاً عن الدولة يعد تدخلاً غير مقبول لا شرعاً ولا قانوناً

" على الحكومة أن تثق بالأثر الايجابي الكبير للزكاة في تحقيق الأهداف التنموية